حملة تعليمي حقّي

My Education is My Right

Avec la participation de
MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
Liberté
Égalité
Fraternité

EXPERTISE FRANCE
GROUPE AFD

ASO
CONSULTANCY & STRATEGIC STUDIES

SYNERGY HEVDESTÎ تآزر هەڤدەستی

SABIR

ورقة موقف

حملة تعليمي حقّي

غرافيتي ضمن حملة تعليمي حقّي – الرقة/ المشلب

تأتي ورقة الموقف هذه كأحد أنشطة مشروع **جسور السلام**، ضمن فعاليات حملة المناصرة #تعليمي_حقّي، مع أنشطة أخرى من رسوم جدارية ومناصرة لدى صنّاع القرار، ويتم مشاركتها مع الفعاليات المدنية وصنّاع القرار في شمال وشرق سوريا.

يتم تنفيذ المشروع بتمويل من مركز الأزمات والدعم التابع للوزارة الفرنسية للشؤون الأوروبية والخارجية، وتنفيذ Expertise France بالشراكة مع مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ورابطة "تآزر" للضحايا، ضمن مشروع SABIR IV.

ورقة موقف

(حملة تعليمي حقي)

مُقدّمة:

تُفيد المؤشرات المجتمعية في أحياء الرقة، وخاصة في حي المشلب ومنطقة سهل البنات، إلى ارتفاع معدلات التسرب المدرسي بين الفتيات، ووجود عوائق اجتماعية واقتصادية وثقافية تحد من وصولهن للتعليم الأساسي والثانوي. يتقاطع هذا الواقع مع ما ورد في دراسة "تعزيز التماسك المجتمعي والتنمية المستدامة" من وجود تمييز مجتمعي ضد النساء في مجالات التعليم والعمل والمشاركة العامة، ما يعمق الفجوة الجندرية ويقوض من جهود تعزيز السلم الأهلي.

المشكلة:

- انخفاض نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية.
- انتشار ظواهر الزواج المبكر وحرمان الفتيات من التعليم لأسباب اقتصادية أو ثقافية.
- غياب الرقابة المجتمعية والقانونية على تطبيق القوانين الخاصة بحقوق الفتيات في التعليم.
- ضعف التنسيق بين الجهات التربوية ومنظمات المجتمع المدني في معالجة الظاهرة.

الأثر على التماسك المجتمعي والسلم الأهلي:

التأثير	المستوى
تتعرض الفتاة غير المتعلمة للتبعية الاقتصادية والعنف القائم على النوع، وتنخفض فرصها في بناء مستقبل مستقر.	على الأفراد
يزداد العبء الاقتصادي والاجتماعي على الأسرة، ويزداد خطر العنف الأسري والتفكك.	على الأسرة
يُهمش دور المرأة في التنمية، وتتعزز الصور النمطية التي تضعف مشاركة النساء، مما يؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية وتقويض أسس السلم الأهلي.	على المجتمع

ورقة موقف (حملة تعليمي حقي)

الأثر الاقتصادي لحرمان الفتيات من التعليم:

- ارتفاع معدلات الفقر بين النساء غير المتعلمات بسبب غياب فرص العمل الآمن والمستقر.
- خسارة المجتمع المحلي لموارد بشرية منتجة كان يمكن أن تسهم في الاقتصاد المحلي خاصة في التعليم، الصحة، المشاريع الصغيرة.
- زيادة التبعية الاقتصادية للأسر، مما يضع ضغطاً إضافياً على الموارد ويؤدي إلى تفكك داخلي.
- ضعف قدرة النساء على إدارة الموارد واتخاذ قرارات مالية تؤثر على أمن الأسرة الاقتصادي.
- غياب ريادة الأعمال النسائية في المجتمع الريفي، مما يحرم الاقتصاد المحلي من إمكانيات كبيرة كامنة.

" التمييز التعليمي ضد الفتيات ليس فقط قضية حقوقية، بل أيضا خسارة اقتصادية مجتمعية حقيقية، تعرقل التماسك الاجتماعي وتمنع بناء اقتصاد محلي عادل ومستدام".

الغاية من الحملة:

حشد المجتمع المحلي والجهات التربوية والقانونية في منطقتي المشلب وسهل البنات لحماية حق الفتيات في التعليم، وتفعيل التشريعات ذات الصلة، وتغيير الصورة النمطية للمرأة كفاعلة في السلم المجتمعي.

التوصيات:

لجهات الحوكمة:

- تفعيل آليات الرقابة على تسجيل الفتيات في المدارس.
- تخصيص دعم مالي للأسر الأكثر فقرًا لدعم تعليم بناتهم.
- حظر الزواج المبكر وفرض عقوبات على أولياء الأمور الذين يمنعون بناتهم من التعليم.

ورقة موقف (حملة تعليمي حقي)

لمنظمات المجتمع المدني:

- تنظيم حملات مجتمعية تفاعلية (ندوات، عروض مسرحية، جلسات حوار مجتمعي)
- توفير خدمات دعم نفسي واجتماعي للفتيات المتسربات.
- تأسيس نوادٍ مدرسية للفتيات.
- توفير صفوف دعم مرنة لإعادة دمج المنقطعات.
- إنشاء تحالف من منظمات التعليم لحشد الجهود نحو إصلاحات تشريعية ومجتمعية.

للجان التربية:

- تحسين البنية التحتية للمدارس (خصوصية – مرافق – نقل آمن)
- توفير مستلزمات مدرسية مجانية أو مدعومة للفتيات.
- تنظيم فعاليات مدرسية تعزز الانتماء للمدرسة وتقلل من احتمالية التسرب.
- تبني مناهج ومبادرات تعزز مشاركة الفتيات وتسلط الضوء على قصص نساء ملهمات.
- فتح قنوات تواصل مباشرة مع الأهالي لحل حالات الانقطاع المبكر.

الخاتمة:

إن ضمان تعليم الفتيات ليس خيارا، بل ضرورة ملحة لبناء مجتمع عادل ومتوازن. فكل فتاة تُحرم من مقعدها الدراسي هي فرصة ضائعة لمجتمع أكثر استقرارًا وسلامًا. إن حملة "تعليمي حقي "تسعى إلى إعادة الاعتبار لهذا الحق الجوهري، من خلال توحيد الجهود المجتمعية والمؤسساتية لحماية مستقبل الفتيات، وكسر القيود التي تعيق وصولهن للتعليم. إن الاستثمار في تعليم الفتيات هو استثمار في التماسك المجتمعي، في الاقتصاد المحلي، وفي الأجيال القادمة التي ستقود عملية البناء والسلام.